

لا تستوف حكومة الكويت بشكل تام الحد الأدنى من المعايير الخاصة بالقضاء على الاتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. وشملت هذه الجهود الإبلاغ عن بيانات مصنفة لأول مرة، والتي سلطت الضوء على إدانة العمل القسري بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر والتعرف على الضحايا الذكور. كما واصلت الحكومة تنفيذ برنامج "تمكين" لزيادة الرقابة على استقدام العمال الأجانب وتوفير حماية أكبر للمهاجرين المستضعفين عبر عملية استقدام العمالة. ومع ذلك، لم تظهر الحكومة جهوداً متزايدة بشكل عام مقارنة بالفترة التي شملها التقرير السابق، حتى مع الأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كوفيد-19 على قدرتها على مكافحة الاتجار بالبشر. حققت الحكومة في عدد أقل من جرائم الاتجار المزعومة وحاكمت وأدانت عدداً أقل بكثير من المتاجرين مقارنة بالسنوات السابقة، كما تعرفت على عدد أقل من الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. خفضت الحكومة تمويلها لبرامج حماية ضحايا الاتجار وعاملات المنازل للعام الثاني على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، لم تتخذ الحكومة أي خطوات جديدة لإصلاح نظام الكفالة الخاص بالتأشيرات، والذي استمر في جعل العمال المهاجرين أكثر عرضة للاستغلال، وتحديدًا الاتجار بالبشر. استمر بعض المسؤولين استخدام التحكيم والعقوبات الإدارية لتسوية المظالم التي يرفعها العاملون المهاجرون، بما في ذلك عاملات المنازل، بدلاً من التحقيق في هذه القضايا كجرائم اتجار بالبشر؛ وقد أدى التقاضي المطول وعمليات الاستئناف اللاحقة إلى امتناع معظم الضحايا المحتملين عن رفع دعاوى أمام المحكمة. أخيراً، لم تستخدم الحكومة بانتظام إجراءات معيارية لتحديد هوية الضحايا بشكل استباقي من قبل جميع مسؤولي الخطوط الأمامية وإحالتهم إلى خدمات الحماية، وواصلت احتجاز ومقاضاة وترحيل ضحايا الاتجار المحتملين أو الذين لم يتم التعرف عليهم، بمن فيهم الفارين من العمل القسري، دون الفحص للكشف عن مؤشرات الاتجار. لذلك تم تخفيض تصنيف الكويت إلى قائمة المراقبة من الفئة 2.

التوصيات ذات الأولوية:

- الاستمرار في تعزيز جهود تطبيق القانون للتحقيق في جرائم الاتجار ومحاكمة مرتكبيها وإدانتهم، بما فيهم المواطنين الكويتيين والمسؤولين الذين يُزعم تواطؤهم، وفقاً لقانون مكافحة الاتجار لعام 2013 بدلاً من القوانين الجنائية الأخرى، عند الاقتضاء. • الفحص بشكل استباقي للكشف عن مؤشرات الاتجار بين الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك أولئك الموجودين في ملاجئ الحكومة والسفارات والمعتقلين بسبب انتهاكات قوانين الهجرة أو "الدعارة"، أو أولئك الذين يفرون من أرباب العمل المسيئين ويواجهون اتهامات مضادة، لضمان عدم معاقبة الضحايا أو ترحيلهم بشكل غير قانوني بسبب أفعال غير قانونية أجبرهم المتاجرون بالبشر على ارتكابها. • إجراء إصلاحات على نظام التوظيف القائم على الكفالة، بما في ذلك السماح لجميع العمال في أي وقت بتبديل أصحاب العمل ومغادرة البلاد دون طلب موافقة صاحب العمل، وضمان عدم فرض رسوم توظيف على العمال وزيادة الرقابة على وكالات وشركات التوظيف. • زيادة مقدار التدريب لجميع المسؤولين المعنيين والمنظمات غير الحكومية على آلية الإحالة الوطنية لتعزيز إجراءات التعرف الاستباقي والإحالة وضمان الوصول إلى المبادئ التوجيهية الرسمية لجميع المستجيبين في الخطوط الأمامية لاستخدام هذه الإجراءات بشكل روتيني. • ضمان الوصول دون عوائق إلى المأوى الحكومي للضحايا الذين يقومون بإحالة أنفسهم ولا يطلبون تقديم شكوى لدى السلطات لمنحهم حق الوصول إلى الملجأ وتوفير التمويل الكافي لعمليات الإيواء. • إنشاء خدمات حماية خاصة للضحايا الذكور، بما في ذلك الإقامة وتحديد إجراءات وصولهم إلى الرعاية.

• التزاماً بقانون العمل الكويتي، زيادة عدد التحقيقات والملاحقات القضائية لأصحاب العمل الذين يصادرون جوازات سفر العمال الوافدين بشكل غير قانوني، وتشديد العقوبات على مصادر جوازات السفر لردع الجناة المحتملين في المستقبل. • تعزيز الجهود لمقاضاة جرائم العمل القسري المحتملة جنائياً بدلاً من إدارياً وإحالة القضايا ذات مؤشرات الإتجار، مثل الشكاوى المتعلقة بعدم دفع الأجور، ومصادرة جوازات السفر، وتقييد الحركة، للتحقيق فيها كجرائم اتجار محتملة.

• مواصلة تعزيز إنفاذ قانون العمالة المنزلية لضمان حماية حقوق عاملات المنازل من خلال إتاحة فرصة أكبر لعاملات المنازل لتقديم شكوى إلى السلطات وزيادة عمليات التفتيش على وكالات التوظيف المسجلة والوكالات الاحتياطية. • استئناف انعقاد اللجنة الوطنية الدائمة بكامل أعضائها لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمنع الإتجار بالبشر وتعزيز تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر. • توسيع الجهود لزيادة الوعي بشأن الحماية الحالية للعمال والعقوبات المفروضة على المتاجرين، لا سيما بين الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك العمال المهاجرون وعاملات المنازل، وكذلك أصحاب العمل وأصحاب الشركات ووكالات التوظيف. • بالنظر إلى المخاوف الكبيرة بشأن مؤشرات العمل القسري في البعثات الطبية الكويتية، يجب فحص المهنيين الطبيين الكويتيين وإحالتهم إلى الخدمات المناسبة.

الملاحقة القضائية

خففت الحكومة جهود إنفاذ القانون، وأبلغت عن عدد أقل بكثير من التحقيقات والمحاكمات والإدانات المتعلقة بالاتجار مقارنة بالسنوات السابقة واستمرت في إدانة المتاجرين، بمن فيهم مسؤولين يُزعم أنهم متواطئين، بموجب قوانين جنائية أخرى بدلاً من قانون مكافحة الاتجار. ومع ذلك، أبلغت الحكومة عن بيانات مصنفة عن إنفاذ القانون لأول مرة، والتي سلطت الضوء على إدانة بالعمل القسري بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر. يجرّم قانون مكافحة الاتجار لعام 2013 الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي والاتجار بالعمالة، وينص على عقوبات تصل إلى السجن لمدة 15 عاماً بالنسبة للجرائم التي تتضمن ضحية من الذكور البالغين، والسجن لمدة تصل إلى مدى الحياة للجرائم التي تتضمن ضحية من الإناث البالغات أو الأطفال. وكانت هذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية، وبالنسبة للإتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، تتناسب مع العقوبات المنصوص عليها للجرائم الخطيرة الأخرى، كالاغتصاب. في أبريل/نيسان 2019، ألغت المحكمة الدستورية إحدى مواد قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2013 كانت تلزم القضاة بإصدار حكم في قضايا الاتجار، وذلك بحجة أن البند يقوض الاستقلال القضائي ويمنع القضاة من ممارسة السلطة التقديرية. نتيجة لذلك، أصبح لدى القضاة سلطة تقديرية واسعة لتأجيل وتأخير إصدار الأحكام في قضايا الاتجار، أسوة بالقضايا الأخرى. ما زال مكتب النائب العام ووزارة الداخلية يشترطان محاكمة كافة قضايا شراء التأشيرات المزيفة والمتاجرة فيها، أو احتجاز الأجور وجوازات السفر لمدة تزيد عن ثلاثة شهور، أو إجبار الأشخاص على أداء أعمال تختلف عن الأعمال المتفق عليها في عقد العمل، وفقاً لقانون مكافحة الاتجار وليس قانون العمل.

استمرت وزارة الداخلية ومكتب النائب العام في الاحتفاظ بوحدة متخصصة في الاتجار بالبشر داخل منظماتها الخاصة، وللمرة الأولى، قدمت الحكومة بيانات مفصلة عن إنفاذ القانون وفقاً لأنواع الاتجار. في عام 2021، حققت الحكومة في 23 حالة اتجار محتملة، مقارنة بـ 46 حالة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين هذه الحالات الـ 23، كانت واحدة تتعلق بالاتجار بالجنس لمشتبه به واحد، و22 حالة

تتعلق بالعمل القسري، تتضمن 29 من المشتبه بهم. ظلت 14 قضية عمل قسري تتضمن 21 من المشتبه بهم قيد التحقيق حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ المسؤولون محاكمة قضيتين من قضايا العمل القسري تتضمن ثمانية من المشتبه بهم، مقارنة بـ 35 قضية تتضمن 109 من المشتبه بهم في عام 2020. أدانت الحكومة اثنين من المتاجرين في قضية عمل قسري بموجب قانون مكافحة الإتجار، مقارنة بإدانة 28 متاجراً في عام 2020 بموجب قوانين غير محددة. أدانت محكمة الجنايات وحكمت على امرأة كويتية بالسجن 10 سنوات مع الأشغال الشاقة وعلى زوجها لمدة عام بتهمة الاعتداء على عاملة منزل وتعذيبها حتى الموت. اتهمت المحكمة كلا الشخصين بفرض العمل القسري بموجب قانون مكافحة الإتجار والاعتداء بموجب قانون العقوبات. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تبلغ فيها الحكومة عن إدانة بالعمل القسري بموجب قانون مكافحة الإتجار لعام 2013. في السنوات السابقة، لم تحدد الحكومة القوانين التي تستخدمها لإدانة المتاجرين. وعلى نحو منفصل، حوكم اثنان من المتهمين في الأصل بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر بسبب فرض العمل القسري، لكن تمت إدانتهم بموجب قانون العقوبات وقانون العمل وقانون إقامة الأجانب وحُكم عليهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف مع الأشغال الشاقة. كما ألغت الحكومة سبع إدانات في قضية واحدة عند الاستئناف وبرت 42 متهماً في عام 2021، مقارنةً بتبرئة 13 متهماً في عام 2020.

ظل الفساد والتواطؤ الرسمي في جرائم الاتجار والجرائم المتصلة بالاتجار مصدر قلق كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين بذلت الحكومة جهوداً في مجال إنفاذ القانون بشأن القضايا التي يُزعم تورط مسؤولين فيها في جرائم متعلقة بالاتجار، إلا أنها لم تبلغ عن أي تحقيقات أو محاكمات أو إدانات جديدة لموظفي الحكومة بموجب قانون مكافحة الاتجار لعام 2013. يُزعم أن بعض المسؤولين الحكوميين باعوا تأشيرات عمل لجهات توظيف غير قانونية أو مباشرة إلى عمال مهاجرين، مما قد يسهل الاتجار. في مايو/أيار 2021، أفادت الحكومة أنها أيدت إدانة من خلال حكم نهائي في محكمة النقض من الفترة المشمولة بالتقرير السابق مع حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة لعقيد شرطة سابق بوزارة الداخلية وشركائه المصريين لتسهيلهم بشكل غير قانوني دخول مئات العمال الى الكويت. وبحسب ما ورد أدار العقيد في وزارة الداخلية شركة وهمية جلبت إلى الكويت ما يقرب من 1200 عاملاً مهاجراً ليس لديهم تصاريح إقامة سارية وكانوا عرضة للاتجار. أيدت المحكمة الحكم بأن العقيد وشركاءه انتهكوا قانون الإقامة - لكنها برأت المتهمين بتهمة الاتجار بالبشر وغسيل الأموال لعدم كفاية الأدلة. في قضية منفصلة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق تتعلق ببرلماني سابق من بنغلاديش وعدد من المسؤولين الكويتيين، أفادت مصادر إعلامية أن محكمة النقض أيدت إدانة النائب السابق برشوة مسؤولين كويتيين لإصدار تأشيرات عمل، وأصدرت حكماً نهائياً في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 رفع عقوبة النائب من أربع سنوات إلى سبع سنوات وغرامة قدرها 1.9 مليون دينار كويتي (6.29 مليون دولار) إلى 2.7 مليون دينار كويتي (8.94 مليون دولار). ووفقاً لوسائل الإعلام، وجهت إدارة التحقيقات الجنائية في البداية اتهامات إلى النائب البنغلاديشي السابق بالاتجار بالبشر وغسل الأموال وتعذيب موظفي شركته بناءً على شكاوى من خمسة عمال مهاجرين بنغلاديشيين. كما أفادت مصادر إعلامية أن المحكمة أيدت إدانات الرشوة وأصدرت أحكاماً مماثلة بحق مسؤول كويتي كبير في الهيئة العامة للقوى العاملة ووكيل مساعد سابق لوزارة الداخلية، في نفس القضية المتعلقة بالنائب البنغلاديشي. قدمت شركة النائب البنغلاديشي رشوة لمسؤولين كويتيين لجلب آلاف العمال البنغلاديشيين بعقود حكومية مزورة أو منتهية الصلاحية، مما جعلهم عرضة للاتجار بالعمالة، دفع الضحايا ما يصل إلى 3000 دينار كويتي (9,930 دولار) لكل منهم مقابل الحصول على

تأشيرة، فقط ليجدوا أنه ليس لديهم عمل عند وصولهم إلى الكويت. كما تضمن الحكم النهائي إدانة عضو سابق في مجلس النواب الكويتي، الذي تمت تبرئته في الأصل من جميع التهم، والحكم عليه بالسجن سبع سنوات وغرامة قدرها 740 ألف دينار كويتي (2.45 مليون دولار).

لم تصنف السلطات الكويتية بشكل روتيني أو تحقق في انتهاكات العمل كجرائم اتجار محتملة، وعادة ما تعاملت مع هذه الحالات على أنها مخالفات إدارية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت وزارة الداخلية خطأً ساخناً لتلقي الشكاوى المتعلقة بالاتجار حصراً.

على الرغم من أن الخط الساخن تلقى 95 مكالمة منذ إنشائه في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، إلا أن المسؤولين لم يحيلوا أي شكاوى إلى مكتب النائب العام لاتخاذ إجراءات جنائية. علاوة على ذلك، أفاد المسؤولون أن معظم المكالمات الواردة كانت تتعلق بانتهاكات قانون العمل التي لم تستوف الحد الأدنى للتأهل كقضية اتجار محتملة. إذا كانت الشكاوى تتعلق بانتهاك جسيم، مثل الاعتداء أو إساءة معاملة عاملات المنازل، كانت السلطات تحيل القضية مباشرة إلى مكتب النائب العام. لم تقاض الحكومة بعض قضايا الإساءة لعاملات المنازل بسبب نقص الأدلة أو شهادات الشهود. علاوة على ذلك، اختارت بعض عاملات المنازل اللاتي وقعن ضحايا للإساءة في نهاية المطاف عدم المضي قدماً في إجراءات المحكمة بسبب عدم كفاية الدعم الحكومي وفترات المحاكمات المطولة. ونتيجة لذلك، كانت الملاحقة القضائية تتم فقط للقضايا الخطيرة المتعلقة بسوء معاملة خدم المنازل - والتي انطوت عادةً على الأذى البدني الجسيم أو الوفاة - وكانت تحاكم كمخالفات لقوانين جنائية أخرى، وفي بعض الأحيان كعمل قسري بموجب قانون مكافحة الاتجار. أفادت إحدى الدول المصدرة للعمالة أنه تم إسقاط بعض قضايا الاعتداء الجنسي على عاملات المنازل بسبب عدم كفاية جمع الأدلة من قبل الإدارة العامة للأدلة الجنائية التابعة لوزارة الداخلية. علاوة على ذلك، أفادت إحدى المنظمات غير الحكومية أنه في الحالات التي تكون فيها اتهامات الاتجار مصحوبة بتهم جنائية أخرى، فإن الحكومة ستختار توجيه تهم جنائية أخرى ضد المتهمين بدلاً من تهمة الاتجار.

اعتباراً من نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، أفادت وزارة الداخلية أنها أجرت دورتين تدريبيتين للضباط في إدارة التحقيقات الجنائية. كما شملت مواضيع الإتجار في تدريبها الفصلي العام، بما في ذلك قانون مكافحة الإتجار، والتعرف على الضحايا، واستراتيجيات جمع الأدلة. علاوة على ذلك، أفادت وزارة الداخلية أن بعض الدورات التدريبية في أكاديمية الشرطة تضمنت موضوعات ركزت على الاتجار وحقوق الإنسان. اعتباراً من نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، أجرت الهيئة العامة للقوى العاملة سبع دورات تدريبية بالتعاون مع منطمتين دوليتين، وموّلت التدريبات على وجه التحديد حول الممارسات الأخلاقية في التوظيف، ومصطلحات الاتجار، ومسؤولية الحكومة عن حماية ضحايا الاتجار. وبناءً على طلب الحكومة، شارك أعضاء اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر (اللجنة الوطنية) والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في ورشتي عمل بقيادة منظمات دولية حول التعرف على الضحايا، وقانون مكافحة الإتجار الكويتي، والإطار القانوني الدولي للاتجار، وآلية الإحالة الوطنية، والأساليب التي يتعين اتباعها عند إجراء مقابلات الضحايا. بسبب الجائحة، لم يقدم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية التابع لوزارة العدل تدريبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أفادت إدارة استقدام العمالة المنزلية أنها طلبت تدريباً متعلقاً بالاتجار لتحسين مهارات موظفيها والمحققين في التعرف على الضحايا، لكن التدريب لم يتم تنفيذه خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الحماية

خفضت الحكومة جهودها لحماية ضحايا الاتجار، وحددت هوية عدد أقل بكثير من الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق وخفضت تمويلها لدعم خدمات الملاجئ والحماية. ومع ذلك، أبلغت الحكومة عن بيانات مفصلة لتحديد هوية الضحايا حسب نوع الجنس لأول مرة، والتي سلطت الضوء على تحديد الضحايا الذكور. تعرفت الحكومة 17 ضحية اتجار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك 11 من الذكور البالغين وستة من الإناث البالغات. وكان ذلك انخفاضاً كبيراً عن تحديدها لـ 103 من ضحايا الاتجار خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. أحالت الحكومة اثنتين من تلك الضحايا إلى ملجأ حكومي، وتم التعرف على ثلاث ضحايا من خلال عملية فحص المأوى الحكومي بعد إدخال الضحايا إلى مركز الرعاية. ولم تذكر الحكومة ما إذا كان الضحايا الاثني عشر الآخرين الذين تم التعرف عليهم قد حصلوا على خدمات أم لا، ونظراً لأن الملجأ كان متاحاً فقط للمهاجرات المستضعفات، فقد لاحظ المراقبون أنه في معظم الحالات، طلب الضحايا الذكور الذين تم تحديدهم المساعدة من سفارتهم أو مجموعات الدعم الأخرى. اعتباراً من نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، أفادت الحكومة بأنها ساعدت 160 عاملة معرضة للاتجار في المأوى الحكومي، وهو انخفاض مقارنة بـ 461 خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشمل ذلك 138 من عاملات المنازل المعرضات للاتجار اللاتي أحالتهن إدارة استقدام العمالة المنزلية إلى المأوى. أما العاملات الـ 22 الأخريات المعرضات للاتجار فقد قمن بإحالة أنفسهن أو تمت إحالتهن من قبل منظمات غير حكومية. أفادت منظمات غير حكومية أن غالبية الذين تم قبولهم في الملجأ كانوا ضحايا محتملين للعمل القسري وفروا من ظروف العمل السيئة، بما في ذلك ساعات العمل المفرطة وتأخر دفع الأجور، أو رغوا في العودة إلى بلدانهم الأصلية. استخدم المأوى عملية فحص لتحديد وتصنيف أنواع الانتهاكات وتحديد ما إذا كان أي من المقيمين ضحية اتجار. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت الحكومة أنه من بين 160 امرأة تم إدخالهن إلى الملجأ، تم التعرف على ثلاث ضحايا اتجار محتمل من خلال عملية الفحص هذه وتمت إحالتهن إلى وحدة مكافحة الاتجار التابعة لوزارة الداخلية لمزيد من التحقيق. في المقابل، حددت منظمة دولية 24 ضحية اتجار خلال السنة المشمولة بالتقرير.

نفذت اللجنة الوطنية آلية الإحالة الوطنية التي تم اعتمادها في عام 2019 لتحديد حالات الاتجار ومنعها، وتضمنت الآلية ست مراحل تتراوح من التعرف الاستباقي على الضحايا إلى إعادتهم بأمان إلى بلدانهم. على الرغم من أن الحكومة أفادت بأن مسؤولي الخط الأمامي والمحققين استمروا في اتباع الإجراءات المنصوص عليها بشأن التعرف على الضحايا واستخدموا آلية الإحالة الوطنية لإحالة العمال الذين تعرضوا للإساءة وضحايا الاتجار المحتملين إلى الملجأ، وأفادت منظمة دولية أن الآلية لم يتم استخدامها بشكل منهجي من قبل جميع المسؤولين. علاوة على ذلك، أشارت الحكومة إلى أن آلية الإحالة الوطنية ليست وثيقة متاحة للجمهور، مما يحد على الأرجح من استخدام أصحاب المصلحة لها من خارج الحكومة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفاد الملجأ الذي تديره الحكومة بأنه تلقى إحالات من السفارات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والكنائس والمواطنين وغيرهم من العمال المهاجرين. كان المأوى يعمل بمثابة مرفق متكامل الخدمات، يقدم الرعاية الطبية والنفسية، والغذاء، والدعم المتعلق بإعادة التأهيل، وإمكانية الوصول إلى المسؤولين من مختلف الوزارات لتيسير الحصول على المساعدة القانونية والمساعدة في إعادة العمال إلى بلدانهم. استمرت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في الوصول إلى الضحايا وأبلغت عن مساعدة الملجأ للعاملين في العودة إلى بلدانهم أو العثور على عمل جديد. أتيح للمقيمين في الملجأ إمكانية الوصول إلى الهواتف المحمولة والمساعدة القانونية، فضلاً عن حرية التنقل. كانت الملاجئ مزودة بمشرفين وطاقم طبي ومحققين على مدار 24 ساعة في اليوم. أفادت منظمة دولية أن متوسط عدد المقيمين

في الملجأ قد انخفض بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، من 200-250 مقيماً يومياً إلى ما يقرب من 20-40 مقيماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. علاوة على ذلك، أفادت إحدى المنظمات غير الحكومية أن المأوى الحكومي لم يسمح لعاملات المنازل اللاتي كن ضحايا احتمالات بإحالة أنفسهن دون تقديم شكوى إلى إدارة استقدام العمالة المنزلية أولاً، الأمر الذي قد يكون ترك بعض ضحايا الإتجار مجهولي الهوية دون الحصول على رعاية كافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أعلن وزير الشؤون الاقتصادية ووزير الشؤون الاجتماعية أن الشركات التي أحيلت إلى مكتب النائب العام بتهمة تجارة التأشيرات، حيث تقوم الشركة بتعيين عامل عن طريق الاحتيال في وظيفة وهمية، ملزمة بتغطية جميع التكاليف ذات الصلة بإيواء العاملين المسجلين لديها وإعادتهم إلى بلدانهم. ومع ذلك، لم تبلغ الحكومة عما إذا كان هذا الإعلان قد تم تنفيذه أو ما إذا كانت أي من الشركات التي أحيلت إلى مكتب النائب العام قد دفعت تكاليف المأوى للعاملين لديها وإعادتهم إلى بلدانهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

من يناير/ كانون الثاني إلى نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، أنفقت الحكومة 77,017 دينار كويتي (255,020 دولار) على عمليات إيواء عاملات المنازل وبرامج حماية ضحايا الاتجار بالبشر. تمت مقارنة ذلك بـ 100,370 دينار كويتي (332,350 دولار أمريكي) في عام 2020 و 2 مليون دينار كويتي (6.62 مليون دولار) في عام 2019، على الرغم من أن الحكومة لم تذكر ما إذا كانت هذه المبالغ قد تم تخصيصها كميزانية إجمالية لعمليات الإيواء وبرامج الحماية أو فقط المبلغ الذي تم إنفاقه خلال العام على مثل هذه المبادرات. كان لدى سفارتي الفلبين والهند أماكن إيواء خاصة بهما لعاملات المنازل، وقد عملت هاتان السفارتان بشكل وثيق مع الحكومة الكويتية للحصول على تعويضات وانتصاف قانوني لمواطنيهما الذين تعرضوا لظروف عمل استغلالية في البلاد. أفادت منظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني أن السفارات الأخرى لديها ملاجئ غير رسمية لمواطنيها، وظلت هناك مزاعم تفيد بأن موظفي السفارات سهّلوا بشكل غير لائق توظيف عمال من هذه الملاجئ من خلال توفير فرص عمل جديدة للعاملين عن طريق قنوات غير قانونية وتلقي رشاي مقابل ذلك، مما أدى إلى عدم معرفة عدد العمال المعرضين للاتجار أو الذين قد يتعرضون للاتجار بهم من جديد. بالتعاون مع منظمات دولية وسفارات أجنبية، يمكن للحكومة أن تساعد الضحايا في استعادة الوثائق وتمويل عودتهم إلى بلدانهم. في حالة الترحيل الإداري للعمال المهاجرين المعرضين للاتجار، قدم المسؤولون تذاكر طيران وعملوا على تعويض التكاليف ذات الصلة من أصحاب العمل المتهمين. سمحت الحكومة للضحايا المقيمين في المأوى التابع لها إما بتبديل أصحاب العمل وكفلاء التأشيرة أو إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية بمجرد تسوية وضع إقامتهم أو انتظار تسوية قضية قانونية أو فواتير غير مدفوعة، دون موافقة كفيل التأشيرة السابق. كذلك، بمجرد قبول المأوى للضحية، لا يمكن لأصحاب العمل رفع دعاوى "فرار". لم تذكر الحكومة أنها أبعدت عمالاً يواجهون الانتقام أو العقاب في بلدانهم. وبدلاً من ذلك، سمحت الحكومة لجميع ضحايا الاتجار بتغيير أصحاب العمل والحفاظ على الإقامة في الكويت أو إعادة توطينهم في دولة ثالثة بناءً على طلب الضحايا؛ ومع ذلك، اختار معظم سكان المأوى العودة إلى بلدانهم. اعتباراً من نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، أعادت الحكومة 185 من المهاجرين المعرضين للاتجار إلى بلدانهم الأصلية، واعتباراً من مارس/ آذار 2022، وبالتعاون مع منطمتين دوليتين، قدمت المساعدة لإعادة التوطين، ودعم إعادة الإدماج، والمساعدة في عبور 115 من عاملات المنازل المعرضات للاتجار من دول ليس لديها تمثيل دبلوماسي في الكويت، كن بحاجة إلى الحصول على وثائق سفر. وبالمقارنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أعادت الحكومة 617 من المقيمين في المأوى إلى بلدانهم الأصلية.

استمرت السلطات في اعتقال واحتجاز وترحيل بعض العمال الذين فروا من أصحاب عملهم دون إذن. كانت مخاطر التعرض للعقاب، علاوة على المحاكمات المطوّلة والرسوم القانونية المرتفعة للغاية تثني العمال عن اللجوء إلى الشرطة أو السلطات الأخرى لطلب الحماية والانتصاف القانوني المناسب تعويضاً عن تعرضهم للاستغلال. علاوة على ذلك، لم يكن من غير المألوف أن يتقدم الكفلاء بشكاوى مضادة مثل "الفرار" بحق العاملين لديهم، بمن فيهم ضحايا الاتجار الذين أبلغوا عن تعرضهم لسوء المعاملة. وقد أدى هذا في بعض الأحيان إلى إبعاد العاملين والضحايا إدارياً أو احتجازهم. وفقاً لقانون العمالة المنزلية (15/68)، يمكن للحكومة أن تتهم عاملة المنازل بالفرار بعد سبعة أيام من تسجيل صاحب العمل للتهمة، ما لم تقم العاملة بإخطار إدارة استقدام العمالة المنزلية أو الحضور إلى الملجأ الحكومي. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت منظمة غير حكومية وإحدى الدول المصدرة للعمالة أن عاملات المنازل واجهن صعوبة في الوصول إلى إدارة استقدام العمالة المنزلية لتقديم شكوى أو طلب المساعدة، وحُرم بعض العمال من الوصول إلى ملجأ حكومي دون تقديم شكوى أولاً إلى إدارة استقدام العمالة المنزلية. بالنسبة لعاملات المنازل اللواتي لم يقمن أو لم يكن بمقدورهن إبلاغ الحكومة بتركهن صاحب العمل، فإن العاملة كانت عرضة للاعتقال والاحتجاز لمدة تصل إلى ستة أشهر ودفع غرامات والترحيل. وعادة ما كان الترحيل مصحوباً بمنع من الدخول إلى الكويت لمدة ست سنوات على الأقل. كان هناك خوف مستمر وسط مجتمعات العاملين بأن لجوئهم إلى السلطات قد يؤدي إلى الترحيل أو السجن أو الإعادة القسرية إلى أصحاب العمل. أفادت الحكومة أن المدعين العامين قاموا طواعية بالتقاضي نيابة عن الضحايا باستخدام بياناتهم الشفوية والمكتوبة. ومع ذلك، لم يكن لدى الحكومة قوانين خصوصية لحماية الضحايا من الانتقام المحتمل، وفي كثير من الأحيان لم توفر الرعاية الكافية للضحايا طوال مدة الإجراءات القانونية. وأفادت الحكومة أن بإمكان الضحايا الحصول على تعويض من المدعى عليهم في القضايا الجنائية ورفع دعاوى ضد المتاجرين بهم للحصول على تعويضات، لكن معظمهم اختاروا بدلاً من ذلك تسوية دعاوهم والعودة إلى بلدانهم الأصلية. ذكرت وسائل الإعلام أن الحكومة كانت توجه التسويات التي تم التوصل إليها استجابة للدعاوى المدنية الفردية ضد أرباب العمل، إلا أن الحكومة لم تذكر مقدار التعويضات المدنية أو استرداد الحقوق الذي دُفع خلال العام.

الوقاية من الاتجار

واصلت الحكومة جهودها لمنع الاتجار بالبشر، على الرغم من أنها لم تتخذ أي خطوات جديدة لإصلاح نظام الكفالة، الذي استمر في جعل العمال المهاجرين عرضة بدرجة كبيرة للاستغلال، بما في ذلك الاتجار. لم تجتمع اللجنة الوطنية التي أنشئت عام 2018، خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ومع ذلك، اجتمع فريق العمل داخل اللجنة المكلفة بتنفيذ استراتيجية الحكومة لمكافحة الاتجار بالبشر وآلية الإحالة الوطنية للمهاجرين ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وضمت اللجنة الوطنية ممثلين عن وزارة العدل، ووزارة الخارجية، ووزارة الإعلام، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، وإدارة مكافحة الاتجار بالبشر، وإدارة شؤون الإقامة التابعتين لوزارة الداخلية، وآلية الإحالة الوطنية، ومكتب النائب العام. أفادت الحكومة أن الوكالات المكلفة بمكافحة الاتجار بالبشر، بما فيها تلك الموجودة في اللجنة الوطنية، استمرت في العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أن عملياتها كانت محدودة بسبب قيود الجائحة، حيث ظلت معظم الكيانات الحكومية تعمل بنسبة 30 إلى 60 في المائة من الموظفين فقط. قدمت الحكومة، بالتعاون مع

منظمة دولية، دعماً مالياً وقامت بحملات توعية عامة في مراكز التسوق والمطار الدولي للتوعية بالاتجار بالبشر والتحذير من استخدام شركات استقدام عمالة غير قانونية. وشارك العديد من المسؤولين أيضاً في رسائل التوعية بمكافحة الاتجار بالبشر على محطات التلفزيون والإذاعة المحلية ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي. استمرت الحكومة في توزيع نشرات لتثقيف العمال المهاجرين بحقوقهم، وقد نُشرت هذه النشرات بسبع لغات ووزعت في المطارات والسفارات ووكالات استقدام العمالة. في يوليو/ تموز 2021، أفادت الحكومة، بالتنسيق مع منظمة دولية، أنها نظمت حملة لزيادة الوعي بشأن الاتجار بالبشر أثناء اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال حملة عبر الرسائل النصية القصيرة ومسابقة استبيان.

في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة عن برنامج تعاوني مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومنظمتين دوليتين بعنوان "تمكين"، والذي تضمن إنشاء نظام دولي لنزاهة التوظيف، وهو آلية اعتماد طوعية تربط أصحاب العمل والموظفين والقائمين بالتوظيف لتعزيز الممارسات الأخلاقية في التوظيف.

أفادت الحكومة بأنها واصلت تنفيذ مبادرة تمكين بهدف رقمنة ملفات عمل الهيئة العامة للقوى العاملة من أجل جعل الملفات قابلة للتتبع لمنع الفساد المرتبط بالاتجار والرشاوى من قبل المسؤولين الحكوميين وزيادة شفافية اللوائح الحكومية المتعلقة بتوظيف العمال الأجانب. أفادت منظمة دولية أنها قدمت التدريب لوكالات التوظيف الخمس في القطاع الخاص المرخصة من قبل الهيئة العامة للقوى العاملة على الممارسات الأخلاقية في التوظيف والنظام الدولي لنزاهة التوظيف.

في ديسمبر/ كانون الأول 2021، أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة عن مبادرة جديدة لتنظيم تراخيص وملفات شركات الاستقدام تحت رعاية فريق متخصص داخل الهيئة. وخطت الهيئة العامة للقوى العاملة لفحص التراخيص التجارية لتنظيم عدد العمال المسموح بتوظيفهم - بما في ذلك العقود الحكومية - لمنع الشركات من توظيف أعداد كبيرة من العمال عن طريق الاحتيال في وظائف وهمية أو وظائف تختلف عن المتفق عليها في العقد. في حالة حدوث انتهاكات، خطت الهيئة العامة للقوى العاملة لتعليق الشركة وإحالتها إلى المحكمة لاتخاذ الإجراءات القانونية؛ ومع ذلك، لم تبلغ الهيئة عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ المبادرة الجديدة بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

واصلت السلطات اعتماد خدمات المكتب المتنقل للمنازعات العمالية التابع للحكومة لمساعدة العمال في المناطق النائية من البلاد على تقديم شكاوى ضد أصحاب العمل بسبب انتهاكات قانون العمل. تم تشغيل الوحدة المتنقلة من قبل فريق طوارئ من محققين ومفتشين ومترجمين شفهيين ومحامين ومتطوعين. أعلن المسؤولون أيضاً للعمال المهاجرين عن خدمات عبر الإنترنت تمكن العاملين وأرباب العمل من تقديم الشكاوى المتعلقة بمكان العمل إلكترونياً ومتابعتها، وتلقي تنبيهات إذا اتهمهم رب العمل بـ "الفرار"، وإخطار سفارة العامل بذلك، والطعن في التسويات القانونية التي تمت. احتفظت الهيئة العامة للقوى العاملة بخط ساخن وحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي لتلقي الشكاوى العامة في مكان العمل وحالات الاتجار المحتملة، في حين كان لدى إدارة استقدام العمالة المنزلية عنوان بريد إلكتروني لنفس الغرض. ظل كلا الخطين الساخنين عاملين خلال العام، وأفادت الهيئة العامة للقوى العاملة بأنها تلقت 53 شكوى عبر خطها الساخن من يناير/ كانون الثاني 2021 إلى نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، على الرغم من أنها لم تبلغ عما إذا كانت قد أشارت إلى أي دعوات للتحقيق الجنائي أو الملاحقة القضائية باعتبارها جريمة اتجار محتملة. وبالمقارنة، قامت إحدى المنظمات غير الحكومية بتشغيل خط ساخن خاص بها يركز على

استغلال العمالة، والذي تلقى 4808 مكالمة و 391 استفساراً من خلال منصتها عبر الإنترنت. في عام 2021، أفادت المنظمة غير الحكومية أنها تلقت مكالمة من عاملة ذكرت أن أحد أقارب صاحب عملها اغتصبها ورُغم أنه باعها لأصحاب عمل مختلفين. قامت المنظمة غير الحكومية بالتنسيق مع إدارة مكافحة الإتجار بوزارة الداخلية لإحالة العاملة إلى سفارتها لتلقي الرعاية.

في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أعلن وزير الداخلية عن تشكيل فريق عمل مشترك بين الوكالات للتحقيق مع أصحاب العمل وشركات التوظيف التي تستخدم أساليب احتيالية لاستدراج العمال الوافدين إلى الكويت من خلال عقود غير قابلة للتنفيذ، وتأثيرات مزورة، ووظائف غير موجودة، مما ترك هؤلاء العمال معرضين بدرجة كبيرة للاتجار بالبشر. ومع ذلك، لم تبلغ الحكومة عن الإجراءات التي اتخذها فريق العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. عادةً ما كان المسؤولون يستخدمون التحكيم الذي كان يسفر عن التعويض المادي وإعادة دفع الأجور المتأخرة للضحايا، وغرامات إدارية، وإغلاق مكاتب التوظيف لتسوية مثل هذه القضايا. في حال تعذر التوصل إلى اتفاق على تسوية، كان المسؤولون يحيلون القضية إلى محاكم العمل. على الرغم من أن حجز جوازات سفر العمال محظور بموجب قانون العمل الكويتي وقانون العمالة المنزلية، إلا أن هذه الممارسة ظلت شائعة بين كفاءه التأشيرات وأصحاب العمل الذين يشغلون العمال الأجانب. خلال العام، تلقت إدارة استقدام العمالة المنزلية 1170 شكوى بمصادرة جوازات السفر، وتوصلت إلى تسوية 407 شكوى بإعادة جوازات السفر لأصحابها، وأدرجت 29 صاحب عمل على القائمة السوداء، وأحالت الـ 734 حالة المتبقية إلى محاكم العمل. حتى نوفمبر / تشرين الثاني 2021، ظلت 189 حالة مصادرة جوازات قيد المراجعة من قبل المحاكم، ولم تبلغ الحكومة عن الأحكام الصادرة في هذه القضايا في ختام الفترة المشمولة بالتقرير.

لم تبلغ الهيئة العامة للقوى العاملة عن عدد الشكاوى المتعلقة بمصادرة جوازات السفر التي تلقتها وتوصلت إلى تسوية بشأنها من خلال التحكيم وإحالتها إلى محاكم العمل أو إذا تمت إحالة أي قضايا إلى وزارة الداخلية لمزيد من التحقيق باعتبارها جريمة اتجار محتملة. لم يحدد قانون العمالة المنزلية عقوبات على مصادرة جوازات السفر. ومع ذلك، واصلت إدارة استقدام العمالة المنزلية التعامل مع هذه الممارسة على أنها انتهاك تعاقدي وانتهاك بموجب قانون العمالة المنزلية، حيث فرض عقوبات على صاحب العمل لمدة ستة أشهر في القائمة السوداء وإحالة الشكاوى إلى المحاكم. ومع ذلك، يسمح قانون العمالة المنزلية لأصحاب العمل بأخذ جواز سفر العاملة بموافقة عاملة الخدمة المنزلية مما حد من فعالية الحظر. لاحظ الخبراء أنه نظراً لأن قانون مكافحة الاتجار بالبشر لم يتضمن أي مادة تحظر مصادرة جواز السفر بعقوبات جنائية، فقد ظلت حالات هذه الممارسة منتشرة في الكويت وجعلت العديد من العمال عرضة للاستغلال، وتحديدًا الاتجار بالبشر.

كفل قانون العمالة المنزلية (قانون 15/68) لعاملات المنازل يوم عطلة في الأسبوع، وعلى ألا تتجاوز ساعات العمل في يوم العمل 12 ساعة مع الراحة، وحد أدنى للأجور تدفع شهرياً، وإجازة سنوية مدفوعة الأجر، ومكافآت نهاية الخدمة، وإمكانية تقديم شكاوى رسمية في وزارة الداخلية، من بين تدابير الحماية الأخرى. ونصت اللوائح التنظيمية لعام 2016 على تطبيق هذا القانون. أدت التعديلات على القرار الوزاري بشأن قانون العمل لعام 2010، والتي أجازت عام 2016، إلى تشديد العقوبات على عدم دفع الأجور، وجعلت توثيق كافة الأجور المدفوعة إجبارياً، ونصت على عقوبة السجن وغرامات بحق أرباب العمل وموظفي الحكومة الذين لا يلتزمون بأحكام هذه القوانين. استمرت السلطات في تطبيق الأحكام المعدلة بقانون

العمالة المنزلية من خلال إنشاء احتياطي نقدي للفصل في القضايا المتعلقة بمخالفة قانون العمل، وذلك لتسديد الأجور غير المدفوعة وتغطية تكاليف إعادة العمال إلى بلدانهم. في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، أفادت إدارة استقدام العمالة المنزلية أنها جمعت ما مجموعه 42,216 ديناراً كويتياً (139,790 دولار) من أصحاب العمل لدفع الأجور غير المدفوعة أو المتأخرة للعمال منذ يناير/ كانون الثاني 2021. فيما يتعلق بإصدار أو تجديد تراخيص أي من شركات استقدام العمالة، طبقت الحكومة القاعدة التي تفرض على مكاتب التوظيف ذات الشخص الواحد أن تودع تأميناً بمبلغ 40,000 ديناراً كويتياً (132,450 دولار) صالحاً لمدة عامين، وأن تقدم الشركات الكبيرة خطاب ضمان بمبلغ 100,000 ديناراً كويتياً (331,130 دولار). استمرت إدارة استقدام العمالة المنزلية في التحقيق مع وكالات توظيف عاملات المنازل لضمان الامتثال لقانون العمالة المنزلية لعام 2015. بالإضافة إلى ذلك، بدأت تحقيقات بناءً على شكاوى قدمتها عاملات المنازل، وأصحاب العمل، ومكاتب وشركات الاستقدام، وسفارات الدول المصدرة للعمالة. وقامت الحكومة بالتحكيم في هذه الشكاوى إما من خلال إجراءات إدارية خارج نطاق القضاء أو من خلال محاكم العمل. كما أفادت إدارة استقدام العمالة المنزلية أنه يمكنها إحالة حالات الاتجار المشتبه بها إلى وزارة الداخلية لمزيد من التحقيق لكنها لم تبلغ عن القيام بذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. من يناير/ كانون الثاني إلى نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، تلقى مسؤولو الإدارة 2533 شكوى متعلقة بالعمل، وتوصلوا إلى تسوية 1154 شكوى في إجراءات إدارية خارج نطاق القضاء، وأحالوا 1307 شكوى إلى محاكم العمل، بينما ظلت 72 شكوى معلقة. اعتباراً من نوفمبر / تشرين الثاني 2021، نفذت إدارة استقدام العمالة المنزلية سبع حملات تفتيش لشركات استقدام العمالة المنزلية أسفرت عن مخالفتين ضد مكاتب الاستقدام المسجلة، والتي تم تعليقها لاحقاً من شهر إلى ثلاثة أشهر. كما أفادت إدارة استقدام العمالة المنزلية بتحديد 17 مكتب توظيف وهمياً (مقارنة بستة في عام 2020) وإحالتها إلى وزارة الداخلية للتحقيق الجنائي. بالإضافة إلى ذلك، أوقفت إدارة استقدام العمالة المنزلية 13 شركة استقدام لمدة ثلاثة أشهر لانتهاكها قانون العمالة المنزلية، مقارنة بـ 37 شركة تم تعليقها في العام السابق. ولم يذكر المسؤولون إحالة أي من تلك الشركات للتحقيق الجنائي أو المقاضاة. لم يُسمح لإدارة استقدام العمالة المنزلية بفحص الظروف داخل منازل أصحاب العمل، وكان بإمكانها فقط تفتيش مكاتب وشركات التوظيف، مما حد من تطبيق قانون العمالة المنزلية. أشارت منظمة غير حكومية إلى أن إمكانية وصول إدارة استقدام العمالة المنزلية لعاملات المنازل كانت محدودة، حيث كان هناك توقع بأن تحتاج العاملة إلى الذهاب بنفسها إلى الإدارة لتقديم شكوى. ربما لم تتمكن عاملات المنازل اللاتي لم يكن لديهن حرية مغادرة منزل صاحب العمل من تقديم شكوى إلى الحكومة ضد صاحب العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما جعلهن عرضة لمزيد من الاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالبشر.

على نحو منفصل، واعتباراً من نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، تلقت الهيئة العامة للقوى العاملة 21,473 شكوى رسمية من العمال المهاجرين الأجانب، وتضمن أكثرها شيوعاً الفروق في الأجور، ورفض طلبات تغيير أرباب العمل بعد السنوات الثلاث المطلوبة مع كفيل التأشيرة، والنزاعات المتعلقة بدفع أجور العمل الإضافي، وهي زيادة كبيرة مقارنة بـ 10,498 شكوى تلقتها في عام 2020. أفادت السلطات أنها توصلت إلى تسوية 412 قضية من خلال التحكيم المباشر، وأحالت 6139 شكوى إلى المحاكم، كما أحالت 119 شركة إما إلى مكتب النائب العام أو وزارة الداخلية، وأصدرت عقوبات إدارية على 2929 شركة لارتكابها مخالفات عمالية. بالإضافة إلى ذلك، حددت الهيئة العامة للقوى العاملة مئات الشركات المنخرطة في ممارسات احتيالية حيث تكفل هذه الشركات العمال ولا توفر لهم عملاً بصفة قانونية. أفادت وسائل إعلام

محلية أنه في الفترة من مارس/ آذار 2020 إلى سبتمبر/ أيلول 2021، أغلقت الحكومة 800 شركة وهمية للاتجار بالتأشيرات، لكن الحكومة لم تذكر ما إذا كانت قد أحالت أيّاً من أصحاب الشركات للتحقيق الجنائي أو المقاضاة. ومع ذلك، في يونيو حزيران 2021، ذكرت وسائل الإعلام أن محكمة الاستئناف حكمت على صاحب شركة بالسجن سبع سنوات لإحضاره عمال مهاجرين من الخارج للعمل في مشروع حكومي احتيالي. وواصلت الهيئة العامة للقوى العاملة الاستعانة بفرق الأزمات والطوارئ بالإضافة إلى فرق التفتيش القائمة لمراقبة أوضاع العمال الوافدين أثناء تفشي الجائحة. في ديسمبر/ كانون الأول 2020، أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة أنها لن تخفي بعد الآن أنواع الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها الشركات التي تثبت إدانتها بالاتجار عن طريق إزالة الرموز الغامضة لملفات 10,000 شركة واستبدال الرموز بمعلومات واضحة عن انتهاكاتها وجرائمها، مثل انتهاك حقوق العمال وعدم دفع الرواتب والاتجار بالتأشيرات. ذكرت الحكومة أن هذه المعلومات ستصبح في النهاية متاحة للجمهور عبر موقع على شبكة الإنترنت.

التزاماً بقانون العمل الذي ينظم توظيف عاملات المنازل، عملت شركة الدرة الحكومية لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية على خفض تكاليف الاستقدام، والحد من رسوم الاستقدام غير القانونية، وتوفير قدر أكبر من الرقابة على ممارسات الاستقدام، وتوظيف عمال المنازل الذكور، وضمان اتفاقيات العمل لعاملات المنازل. ومع ذلك، توقفت شركة الدرة عن استقدام عاملات المنازل في أوائل عام 2020 نظراً لعمليات الإغلاق بسبب الجائحة ولم تستأنف الاستقدام في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. في عام 2019، توقفت شركة الدرة عن العمل مع أصحاب العمل الذين يقومون بتوظيف العمال الوافدين بعد أن أشارت الشكاوى إلى أن الآلية قد تم وضعها لمساعدة الكويتيين وتمت إتاحتها لاحقاً للمواطنين الكويتيين فقط. شملت الجنسيات الأكثر شيوعاً التي وظفتها الدرة في السابق العاملين من الفلبين والهند وسريلانكا وبوركينا فاسو، ووظفت شركة الدرة عاملات منازل من الدول التي لديها معها مذكرة تفاهم. ذكرت شركة الدرة أنه في الحالات التي تعرضت فيها عاملة منزلية للاعتداء أو سوء المعاملة من صاحب العمل، تقدمت الشركة بشكاوى ضد صاحب العمل وأبلغت "السلطات المختصة". حافظت الكويت على اتفاقها مع الحكومة الفلبينية لتنظيم استقدام وتوظيف عاملات المنازل الفلبينيات في الكويت من أجل ضمان توفير حماية قانونية أفضل لهن. وبمعزل عن شركة الدرة، عملت وكالات استقدام خاصة في الكويت، كما حافظت الحكومة على اتفاقيات مع العديد من الدول الأخرى المصدرة للعمالة، وعلى وجه التحديد استقدام عاملات المنازل. حددت وزارة التجارة رسوم الاستقدام التي يدفعها صاحب العمل لوكالات توظيف العمالة المنزلية بمبلغ 890 دينار كويتي (2950 دولار أمريكي). تم تحويل جزء من الرسوم بصورة متكررة وبشكل غير قانوني من صاحب العمل إلى العاملة المنزلية من خلال خصم الراتب أو عبودية الدين. بذلت الحكومة جهوداً لتقليل الطلب على الأفعال الجنسية التجارية من خلال الاستمرار في إنفاذ القانون الذي يجعل الدعارة غير قانونية وعن طريق مدهمة الكيانات التي يُزعم أنها متورطة في ممارسات الجنس التجاري. قدمت الحكومة تدريباً سنوياً على مكافحة الاتجار لمعظم موظفيها الدبلوماسيين، لكن لم يتلق جميع الدبلوماسيين تدريباً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

نمط الإتجار

كما ورد في التقارير على مدى السنوات الخمس الماضية، يستغل المتاجرون بالبشر الضحايا الأجانب في الكويت. يهاجر الرجال والنساء بشكل أساسي من بنغلاديش ومصر والهند وباكستان والفلبين وسريلانكا

ودول أخرى في جنوب وشرق آسيا والشرق الأوسط للعمل في الغالب في قطاعات الخدمات والصرف الصحي والبناء والنقل والضيافة والخدمة المنزلية، ويصل الغالبية العظمى منهم طواعية إلى البلاد. العمال غير المهرة وعاملات المنازل معرضات بشكل خاص للعمل القسري والاعتداء الجسدي والجنسي، نظراً لمحدودية فرص حصولهم في كثير من الأحيان على المساعدة خارج موقع العمل أو منزل صاحب العمل. في بعض الحالات، تُعزى محدودية الحصول على المساعدة إلى غياب التمثيل الدبلوماسي في الكويت، لا سيما للعمال غير المسجلين الذين يحتاجون إلى خدمات قنصلية. وقعت الكويت والهند في أكتوبر/تشرين الأول 2018 اتفاقاً بشأن إجراءات حماية أوسع لعاملات المنازل، مما أسفر عن إلغاء الحظر الذي فرضته الهند في عام 2014 على إرسال عاملات منازل هنديات إلى الكويت. بالرغم من ذلك، ونظراً لأن ظروف العمل ظلت محفوفة بالمخاطر بالنسبة للكثيرين، ظل الكثير من الدول المصدرة للعمالة، بما في ذلك بوتان، وبوروندي، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وإثيوبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وإندونيسيا، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسييرا ليون، وتنزانيا، وتوغو، وأوغندا، وزيمبابوي يقيدون عمل رعاياهم من الإناث كعاملات منازل في الكويت. استمرت الحكومة الكويتية استقطاب عاملات منازل من دول أفريقية مصدرة العمالة، ولا يزال العديد من العمال يتحدثون الحظر عن طريق العبور عبر بلدان ثالثة قبل وصولهم إلى الكويت.

يقوم بعض الكفلاء بإخضاع المهاجرين للعمل القسري، وبدرجة أقل بكثير للاتجار بالجنس، عند قدومهم للبلاد، وذلك من خلال الإجراءات غير القانونية التالية: عدم دفع الأجور، وساعات العمل المطوّلة على عكس المنصوص عليه بعقد العمل، والحرمان من الطعام، والسكن دون المستوى المطلوب، والتهديدات أو التحرش، والإساءة البدنية أو الجنسية، وتقييد الحركة، مثل حصر العاملين في مكان العمل واحتجاز جوازات سفرهم. على الرغم من أنه غير قانوني بموجب قانون العمل في القطاع الخاص الكويتي وقانون العمالة المنزلية، فإن حجز جواز السفر من قبل أصحاب العمل منتشر في الكويت وعادة ما يتم إجراؤه لمنع العامل من الفرار إلى وظيفة أخرى، أو لممارسة السيطرة على سلوك الموظف، أو إجبار العامل على البقاء في العمل من خلال شروط قسرية قد تنتهك شروط العقد، مثل العمل لساعات طويلة دون أيام راحة أو فترات استراحة كافية. علاوة على ذلك، يدفع العديد من العمال المهاجرين رسوماً باهظة لكلاء الاستقدام في بلدانهم الأصلية و / أو يُجبرون على دفع رسوم وسيط العمل في الكويت بما يتعارض مع القانون الكويتي الذي ينص على أن الرسوم يجب أن تدفعها وكالة التوظيف أو صاحب العمل في الكويت مما يجعل العمال عرضة للعمل القسري، بما في ذلك عبودية الدين. لا تزال تجارة التأشيرات مظهراً شائعاً للاتجار بالبشر في الكويت، وتوسعت أسواق تجارة التأشيرات غير المشروعة بشكل متزايد عبر وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2020 واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. في عام 2021، أفادت وسائل إعلام محلية بأن شركات ترميض استبدلت تصاريح إقامة عشرات الممرضات دون موافقتهن وطلبت من الممرضات دفع ما يزيد عن 4,530 ديناراً كويتياً (15,000 دولار أمريكي) للبقاء في الكويت. في بعض الحالات، لا يعطي المسؤولون العمال نسخاً عن عقود عملهم، أو تكون العقود مكتوبة بلغة لا يستطيعون قراءتها. بعض شركات توظيف العمال غير القانونية تسهّل الاتجار من خلال استخدام أساليب خادعة لاستقدام عمال مهاجرين بناءً على عقود غير قابلة للتنفيذ، وتأشيرات صدرت بطرق احتيالية، ووظائف غير موجودة. يُزعم أن بعض المسؤولين يحصلون على رشاي أو يبيعون بشكل علني تصاريح عمل لشركات توظيف غير قانونية أو يبيعونها مباشرة للعمال المهاجرين. دعت جماعات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

وأعضاء البرلمان الحكومة إلى زيادة جهودها لحماية الضحايا ومعاقبة المتاجرين وممكّنهم. وكما هو الحال في معظم البلدان، قد يُجبر المواطنون الكوبيون العاملون في الكويت على العمل من قبل الحكومة الكويتية.

إن قانون الكفالة المعمول به في الكويت، الذي يربط الإقامة القانونية للعامل المهاجر ووضع الهجرة الشرعي له برب العمل، يقيد حركة العمال ويعاقبهم على ترك أماكن العمل التي يتعرضون فيها للانتهاكات. على الرغم من إصلاح قانون عام 2016 الذي يسمح للعاملين في القطاع الخاص بتبديل كفلاء التأشيرة دون إذن صاحب العمل بعد ثلاث سنوات من الخدمة المتتالية وبعد إشعار مدته ثلاثة أشهر لصاحب العمل، من المعروف أيضاً أن أرباب العمل ووكالات التوظيف تفرض رسوماً غير قانونية على العمال لنقل تأشيرة أو تصريح إقامة من كفيل إلى آخر. علاوة على ذلك، يترك العمال بشكل روتيني كفلاءهم الأصليين ويأخذون وظائف أخرى دون نقل الكفالة، ويخاطرون بالتغريم أو الترحيل أو وضعهم في القائمة السوداء لخروجهم من وضع الإقامة القانوني، مما يزيد من تعرضهم للاتجار. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت التقارير التي تفيد ببيع أرباب العمل عمالهم لأصحاب عمل آخرين على وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت مثل انستغرام وتويتر وفيسبوك وواتساب وحراج. عاملات المنازل معرضات بشكل خاص للعمل القسري داخل البيوت الخاصة. ذكر كثير من العمال أن ظروف عملهم كانت تختلف بدرجة كبيرة عن الظروف المنصوص عليها بالعقد. بالإضافة إلى ذلك، تشير المصادر إلى أن عاملات المنازل اللواتي يهربن من أصحاب العمل المسيئين يتم استغلالهن في بعض الأحيان في الاتجار بالجنس من قبل وكلاء التوظيف أو المجرمين، الذين يستغلون وضع العامل غير الموثق لضمان عدم إبلاغ العمال عن أي نشاط غير قانوني للسلطات. تم فصل العديد من العمال المهاجرين من العمل بسبب الجائحة، وتقطعت بهم السبل مؤقتاً في الكويت بسبب قيود السفر والرحلات الجوية الباهظة الثمن دون أي وسيلة للدعم، مما جعلهم دون وثائق ثبوتية وزاد من مخاطر الاتجار بهم. وتعرض آخرون لخطر متزايد من سوء المعاملة من قبل أصحاب العمل لأن حظر التجول وعمليات الإغلاق تركت [عاملات المنازل] محتجزات داخل منازل أصحاب العمل. في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، قامت الحكومة بحملتين إعلانيتين منفصلتين للعتو عن العمال غير المسجلين بين مارس/آذار و مايو/أيار 2020 وبين ديسمبر/كانون الأول 2020 و فبراير/ شباط 2021.

سمحت الحملة الأولى لمخالفتي الإقامة بالعودة إلى بلدانهم دون دفع غرامات بسبب تجاوز مدة الإقامة وقدمت لهم تذاكر طيران مجانية، وأتاحت الحملة الثانية للعمال غير المسجلين فرصة الحصول على إقامة شرعية أو مغادرة البلاد (من خلال دفع غرامات لكلا الخيارين) دون إدراجهم في القائمة السوداء في المستقبل فيما إذا أراد العامل العودة إلى الكويت. منذ مارس آذار 2020، أوقفت الحكومة إصدار تصاريح عمل جديدة لعاملات المنازل، وفي يناير/ كانون الثاني 2021، أعلنت وزارة الداخلية أنها ستبدأ في إصدار تصاريح عمل جديدة لعاملات المنازل؛ ومع ذلك، تم إصدار معظم تصاريح العمل الجديدة فقط للعمال من الهند والفلبين وسريلانكا. في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن الحكومة قد بدأت بعد في إصدار تصاريح جديدة لعاملات المنازل من رعايا الدول الأخرى. حملات العفو الحكومية، إلى جانب العدد المحدود لتصاريح عاملات المنازل الجديدة الصادرة وخروج العمالة الموثقة وغير الموثقة من البلاد بأعداد كبيرة بسبب الجائحة، تسببت في نقص العمالة المنزلية في الكويت. بين ديسمبر / كانون الأول 2020 وديسمبر / كانون الأول 2021، أفادت الحكومة أن ما لا يقل عن 60 ألف من عاملات المنازل قد غادرن البلاد. علاوة على ذلك، وبسبب النقص في سوق العمل المحلي، شهدت الفترتان الأخيرتان المشمولتان في

التقرير زيادة في التقارير الصحفية حيث منع أصحاب العمل عاملات المنازل، بوسائل مادية، من مغادرة البلاد أو الانتقال إلى صاحب عمل آخر. ما زال استخدام التأشيرات التي تم الحصول عليها بطرق احتيالية وتصاريح العمل المزيفة أمراً شائعاً. شهدت الفترة المشمولة بالتقرير الحالي المزيد من الاعتصامات والاحتجاجات من قبل العاملين الذين تم التعاقد معهم من الباطن للعمل في الوزارات أو الشركات الكويتية مقارنة بعام 2020، ولكن ليس بنفس العدد الذي كان عليه قبل الجائحة. وقد زعم هؤلاء العاملون أن أجورهم لم تُدفع لعدة شهور من قبل المقاولين وأن المسؤولين المعنيين وممثلي الشركة قد تجاهلوا شكاواهم.